

حتى لحظة اتخاذ الحكومة قرارا بهذا الشأن في آذار من عام ١٩٧٠ .

### وقائع الصقور الجديدة — ألون

ان عبارة « خلق وقائع جديدة » من العبارات التي يكثر فريق الصقور في اسرائيل من استخدامها . والوقائع الجديدة لا تتمثل فقط في الاستيطان، وانما ايضا في الدمج الاقتصادي التدريجي ، وفي انشاء القواعد والمراكز العسكرية ، وفي توسيع شبكة الطرق وتحسينها .

ان نظرة ايغال ألون بالنسبة للاستيطان تختلف عن نظرة دايان ، وان كانت المحصلة العملية للنظرتين في النهاية واحدة . ان ألون يضع التأكيد في الاستيطان على الجانب الأمني بالمعنى « السياسي — العسكري » له ، وان كان طرأ تحول على تفكيره بالنسبة لهذه المسألة مؤخرا . ولكن قبل ان نتكلم بشيء من التفصيل عن النظرتين يجدر بنا أن نشير الى أن الجدل الأساسي حول الاستيطان والدمج الاقتصادي كان يمس الوضع في الضفة الغربية ، وربما غزة ، وليس الجولان بالتأكيد . ان الجولان اعتبرت جزءا من اسرائيل ، فالفي العمل بالقانون السوري والعملية السورية وأحل محلها القانون والعملية الاسرائيلية . وتظهر الأرقام المتعلقة ببناء المستوطنات ، ما تم انشاؤه حتى الآن وما هو تحت الإنشاء ، ان الاستيطان في الجولان كان يسير بسرعة حثيثة ، كما تظهر المخططات الموضوعية لتطوير الاستيطان ومصادر المياه والزراعة في الضفة انه لم يكن هناك ثمة خلاف كبير داخل الحكومة الاسرائيلية حول هذا الموضوع .

من أصل ( ٢٢ ) مستوطنة كانت قد تمت اقامتها حتى شهر آذار من عام ١٩٧٠ ، تقع ( ١٠ ) مستوطنات داخل تخوم هضبة الجولان ، وتتوزع الباقية كالتالي : ( ٥ ) في غور الأردن ، و ( ٣ ) في شمال سيناء ، و ( ٢ ) في غوش عتسيون بين القدس والخليل، وواحدة في بيت نوبا ( موديعين ) .

من أصل ( ٨ ) مستعمرات كان العمل جاريا في نشائها حتى ذلك التاريخ تقع ( ٤ ) ضمن تخوم لهضبة ، مقابل واحدة في غور الأردن ، واثنان في دخل رفح وواحدة في غوش عتسيون (١٢) . ونشرت بريدة هارتس الرصينة في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/١ انه قد تمت الموافقة على برنامج خماسي لتطوير مستعمرات هضبة الجولان وتثبيتها اقتصاديا ، وان المتحدث بلسان وزارة الزراعة سرح بأن مبلغ ( ١٧٠ ) مليون ليرة اسرائيلية مطلوب

لتنفيذ هذا المخطط لاستثمارها في اعمال مخطفة كاتامة المباني وتطوير الحقول المنتجة . وذكر حايم جفتي وزير الزراعة الاسرائيلي في تصريح نشرته جريدة دافسار بتاريخ ١٧/٨/١٩٧٠ أن الاولوية بالنسبة لتطوير الهضبة ستعطى لتغذية مصادر المياه للتوصل الى ( ٢٨ ) مليون كم مربع من المياه في السنة (١٣) .

هذا بالنسبة للجولان . ولم يكن الامر كذلك بالنسبة للضفة الغربية . ان التصورات بشأنها ما زالت غامضة وان كان هذا لا يعني ان حركة فرض الوقائع الجديدة فيها غير جارية . ان اسرائيل لم تصرح حتى الان بشكل رسمي انها معنية بضم الضفة الغربية وما زال القانون الاردني ساري المفعول والعملية الاردنية ممولا بها . والسبب الرئيسي هو أن الضفة الغربية عامرة بالسكان ومن الصعب جدا ، ضمن الظروف السائدة الان في المنطقة والعالم ، تفرغها من سكانها الفلسطينيين العرب . ان ألون يرى في الضفة الغربية « مقسما أمنيا وطيدا نستطيع بواسطته صد كل اعتداء من الشرق » (١٤) . ويصرح بأنه مهما كان الحل السياسي للمناطق المأهولة بالسكان في القرى العربية في الضفة الغربية فان نهر الأردن وغور الأردن وسلسلة الجبال العالية التي تمتد بمحاذاة نهر الأردن بما في ذلك الصحراء الواقعة بين البحر الميت والخليل يجب ان تبقى كلها بيد اسرائيل (١٥) .

وقد قدم ألون مشروعا اشتهر باسمه بـ « نيه الى اقامة سلسلة من المستوطنات تغلب عليها الصيغة العسكرية في المناطق الاستراتيجية غير المأهولة كثيرا بالسكان » . من حزاما أمنيا يمتد على طول نهر الأردن ويساعد اسرائيل على محاربة التسلسل التندائي ومنع دخول أي جيش عربي الى الضفة في المستقبل . ويرى أبنو نيسان ، احد كتاب جريدة دافسار ، ان اكبر مزية لمشروع ألون تكمن في مرونته ازاء « الشريك » للتسوية . . . فقد اوجد المشروع ، في رأيه ، امكانية للتسوية مع المملكة الاردنية ، او مع كيان فلسطيني يحصل على سيادته ضمن حدود المملكة الهاشمية . . . كما اوجد امكانية لاتامة منطقتي من الحكم الذاتي في المناطق المأهولة من الضفة الغربية (١٦) .

من الواضح ان الكاتب المذكور ، في اعتباره المشروع منسجما مع الاختيارات المذكورة كلها ، ينطلق من تصوره لفارق كبير موجود بين استيطان ألون الذي تغلب عليه الصيغة « الامنية — العسكرية »